تكريم المشاركين في المسابقة

جانب من فعاليات المسابقة الدولية للمهارات العالمية

خلال فعاليات المسابقة الدولية للمهارات المهنية

النفيسي: الكويت أصبحت رسمياً عضواً في منظمة المهارات العالمية

أعلن مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عبدالرزاق النفيسي بان دولة الكويت اصبحت رسميا عضوا في منظمة المهارات العالمية.

جاء ذلك بعد أن تم اعتماد عضوية الكويت بالإجماع في اجتماع الجمعية العامة للمنظمة خلال فعاليات المسابقة الدولية للمهارات المهنية والتي تقام في مدينة لايبزك الألمانية من 2-7 يوليو الحالي.

واكد النفيسي في تصريحه بان هذا الإنجاز لم يكن وليد اللحظة وإنما جاء بعد جهد كبير قامت به الهيئة خلال السنوات الأربع الماضية.

ومما تجدر الإشارة اليه، فان دولة الكويت تشارك وللمرة الأولى في مسابقة المهارات العالمية منذ إنشائها قبل أكثر من ستين عاما، في ثماني مهارات وهي:

1 - مهارة اللحام.
2 - مهارة التمديدات الكهربائية.
3 - مهارة الروبوت.
4 - مهارة الميكاترونكس.
5 - مهارة التطبيقات المكتبيه.
6 - مهارة الغرافيكس.
7 - مهارة التبريد والتكييف.
8 - مهارة الرعاية الصحية.

واضاف النفيسي أن هذه المشاركة تأتي ضمن ايمان الهيئة الكامل بضرورة صقل مهارات ومواهب الشباب الكويتي المبدع والطموح وأيضا إتاحة الفرصة للخبراء من الشباب الكويتي، من أعضاء هيئة التدريب، لتبادل الخبرات الفنية والمهنية في جميع المهن والمهارات مع نظرائهم من جميع الدول الـ 67 المشاركين بالمسابقة.

كما هنأ النفيسي مملكة البحرين الشقيقة علي حصولها أيضاً علي العضوية الكاملة بالمنظمة و دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة علي فوزها بتنظيم مسابقة المهارات العالمية للعام 2017.

وفي ختام تصريحه، أهدى النفيسي هذا الإنجاز لدولة الكويت قيادة وحكومة وشعبا داعيا المولي عز وجل أن تتكلل هذه الجهود بفوز شبابنا الكويتي الطموح وتحقيق مراكز متقدمة في المسابقات المشاركين بها.

ضمن الحملة الإعلانية التي تقيمها الكلية

«العمارة» أقامت لقاءً تنويرياً مع موجهي وزارة التربية

كلية العمارة أقامت لقاءها التنويري في الجامعة

أقامت كلية العمارة بجامعة الكويت لقاءً تنويريا مع الموجهين الأوائل بالمناطق التعليمة في وزارة التربية، وذلك ضمن الحملة الإعلانية التي تقيمها كلية العمارة للتعرف عليها، وذلك بحضور رئيس قسم علوم التصميم والعمارة الداخلية بالكلية وأعضاء هيئة التدريس بالقسم د.يوسف سالم، د.مهند البقشي، د.خالد النجدي، والأستاذة فاطمة القلاف والأستاذة نجية الرومي.

جاء اللقاء لمناقشة استبيان حول الرؤية والأهداف والإستراتيجية المستقبلية للكلية وماهية التخصصات والبرامج المطروحة كتخصص علوم التصميم المرئي، وهي دراسة علمية تعتمد على شبكة من مفاهيم ومصطلحات ترتكز على التخطيط البحتي التطبيق العملي والتقييم المبني على المنطق والتحليل في مجال علوم التصميم الصناعي للمنتج من أدوات وخامات وثقافة الدعاية والإعلان التي تهدف إلى توفير حاجة الإنسان وتحقيق التواصل.

ويطرح تخصص العمارة الداخلية التكامل بين مفاهيم الهندسة المعمارية والتصميم الداخلي كمنتج للبيئة الداخلية المناسبة التي تخدم الاحتياجات المحددة للمستخدمين، كما أنه من ضمن الرؤى والأهداف العامة التي تعتمدها تلك التخصصات هي قدرة الباحث على استقراء حاجات الإنسان من خلال معرفة علومه ومكوناته الثقافية، كما أن من الأهداف الأكاديمية الرئيسية لكلا التخصصين خلق بيئة علمية تساعد المعلم على زيادة وعيه الثقافي ذاتيا من خلال تطبيق فلسفة التجربة والاستكشاف العلمي في مجال علوم التصميم المرئي والعمارة الداخلية لتحقيق هدف الإبداع والابتكار وتوظيفها لخدمة كل القطاعات بلا استثناء في دولة الكويت.

وتم التنسيق بين برامج علوم التصميم المرئي والعمارة الداخلية على رؤية وإستراتيجية كلية العمارة والمبنية أساسا على حاجة المجتمع وسوق العمل مع موجهين وزارة التربية للاستفادة من مخرجات الثانوية العامة، إيمانا من الجميع بأن المستقبل يبدأ من المدارس.

برنامج الدراسات العليا نظم لقاء علمياً بحضور البدر

الحمدان: مشاركة الطلبة مع أساتذتهم في البحث العلمي والنشر ضرورة

نظم برنامج الدراسات العليا في الادارة التربوية لجنة اللقاءات العلمية والتدريب لقاءا علميا بعنوان « تمكين طلبة الدراسات العليا من النشر في المجالات العلمية وحضور المؤتمرات: نماذج وتجارب «، وذلك بحضور مدير جامعة الكويت د.عبداللطيف البدر ونائب مدير الجامعة للشئون العلمية د.فريال بوربيع وعميدة كلية التربيه د.نجاة المطوع.

وقال مدير البرنامج د.جاسم الحمدان ان فلسفة مشاركة الطلبة مع اساتذتهم بالبحث العلمي والنشر بالمجلات العلمية واستغرب هذا الامر في بدايته ومدى قانونيته وكذلك اهمية مشاركة الطلبة في المؤتمرات العلمية ودعم الجامعة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي وهذا ينتج عن ملازمة الطالب لأستاذه والاستفادة منه وأهمية تفرغ طالب الدراسات العليا لهذا الشان.

وختم الحمدان بالشكر لطلبة البرنامج وأساتذته على الجهود التي قدموها في عرض تجاربهم العلمية، وتقدم أيضا بالشكر الجزيل الى أ.د.عبداللطيف البدر مدير الجامعة ونائب مدير الجامعة للشئون العلمية د.فريال بوربيع وعميدة كلية التربيه أ.د نجاة المطوع.

وقام الطلبة بعرض نماذج من بحوثهم المنشوره وتجارب حضورهم للمؤتمرات العلمية وأشاد مدير الجامعة أ.د.عبداللطيف البدر بالنماذج والتجارب العلمية وأهمية الدفع في هذا الاتجاه.

الحمدان يلقي كلمته خلال اللقاء

جانب من الحضور يتقدمهم البدر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية نظم جلسته الأخيرة

المعصب: التنمية الاجتماعية أساس نهوض الدول وبها يقاس التقدم

■ الدولة حلت محل الأسرة بتوفير الخدمات المتكاملة للفرد من أجل الوصول للرفاه بعكس أوروبا

الجلسة الأخيرة من ندوة قضايا تنموية

جانب من الحضور

■ الإنسان يعد البعد الرئيسي لعملية التنمية وهو هدفها المباشر حتى تتحقق بشكل جاد

في آخر جلسة من جلسات ندوة قضايا تنموية، نظم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت الجلسة السادسة لهذه الندوة والتي أتت تحت عنوان «الرعاية الاجتماعية والتنمية» وذلك ضمن الموسم الثقافي الخاص بالمركز للعام الجامعي 2013/2012م.

وشارك في هذه الجلسة الدكتورة هند المعصب الأستاذ بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية- جامعة الكويت، وترأستها مساعد عميد شئون الطلبة للخدمات الطلابية في جامعة الكويت د.هيفاء الكندري، وذلك بحضور مدير المركز الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري.

وفي هذا الإطار قالت أستاذة قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية-جامعة الكويت د.هند المعصب :» أن تطور البلدان يقاس بالبرامج الاجتماعية الموجودة فيها، لذلك نجد أن الدول المتقدمة تحرص على هذا النوع من التنمية الاجتماعية، و أن مع الأسف فإن الدول العربية تركز على التنمية الاقتصادية متجاهلة أنواع التنمية الأخرى، وبالتالي المخطط في المجتمع الكويتي اغفل بشكل كبير التنمية الاجتماعية، على الرغم من أن الرعاية الاجتماعية هي نسق متكامل من الخدمات المتكاملة تنظمها الحكومات وتشارك فيها جميع مؤسسات المجتمع ولهذا لها أهمية كبيرة في المجتمع».

وبينت المعصب أن البرامج الاجتماعية السيئة تؤثر بشكل سلبي على النظام السياسي في أي دولة، لذلك حرصت الدول المتقدمة على إيجاد نموذج خاص بها من الرعاية الاجتماعية، وهناك ثلاث نماذج من الرعاية الاجتماعية وهم النموذج الليبرالي الذي تتبعه أمريكا وكندا والنموذج المشارك المتحفظ وهو الذي تكون فيه الأسرة هي التي تسد احتياجات المجتمع وتركز الدول الأوربية التي تتبع هذا النموذج على الأسرة بشكل أساسي، والنموذج الديمقراطي الاجتماعي وهو الذي تتبعه أغلب الدول التي تطمح للرفاهية الاجتماعية، وهي الدول التي يكون فيها أفرادها متساوين، وأن هذه النماذج مطبقة في دول العالم أجمع ».

وأوضحت المعصب أن الرعاية الاجتماعية في الكويت بدأت قبل الثروة النفطية، وبدأت الدولة تحل محل الأسرة من خلال توفير الخدمات المتكاملة للفرد من أجل الوصول لفكرة دولة الرفاه، وبالتالي أدى ذلك إلى تغير الثقافة والقيم لدى أفراد المجتمع، حيث تعززت لدى الفرد الثقافة الاستهلاكية.

وأضافت أن دول الرفاه مثل الكويت عززت نمط اعتماد واتكال الفرد على الدولة، وبالتالي بدأت الدولة تزيد إنفاقها بكل حقبه عن الأخرى فهذه البرامج الاجتماعية التي وضعتها الدولة لا تتجه إلى وقاية الأفراد بالإضافة إلى أنها تفتقر إلى القدرة البحثية للوقوف على المشاكل والبحث عن حلول، فسيادة الدولة الكاملة أثرت على نوع الخدمات التي تقدمها.

وبينت المعصب أن الدولة لديها محدودية في إعادة بناء الفرد، إذ أن لدينا موارد مادية ولكننا لا نملك القدرات والمؤهلات القادرة على بناء فرد متكامل وبالتالي فإن أي انهيار في موارد الدولة سيؤدي إلى انهيار برامج الرعاية الاجتماعية لأنها تربي فقط شخص اتكالي ومعتمد على الدولة بشكل كبير.

من جانبه، قال مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية د.يعقوب يوسف الكندري: إن موضوع الإنسان يعد البعد الرئيس في عملية التنمية، وهو في النهاية هدفها المباشر فالتركيز على الإنسان والاهتمام به يعد من أبرز المحاور الرئيسة للتنمية ولذلك جاءت هذه الندوة لتركز على مفهوم الرعاية الاجتماعية وعلاقتها وتفاعلها مع مفهوم التنمية ويدرك الاجتماعيون بأنه لا يمكن أن تتحقق التنمية إلا من خلال تحقيق قدر مناسب للرعاية الاجتماعية التي يفترض أن تقدمها الدولة لأفرادها وأن تكون هذه الرعاية على مستوى عال من الكفاءة والقدرة على أداء وظائفها على أكمل وجه فالقضايا الاجتماعية المتعددة والتي تخدم الإنسان يفترض أن تقوم بها الدولة فقضايا الطفولة والشباب، والاعتناء بالنشء، والمسنين وكبار السن، وقضايا المرأة، والأسرة، وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها تعتبر من القضايا الاجتماعية الرئيسة التي تركز عليها مؤسسات الدولة. فالدولة ووفقا لمؤسساتها المتعددة هي التي تقع على مسئوليتها رعاية هذه الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة.

وأضاف الدكتور الكندري قائلا :» فلا يمكن أن تقوم مقومات التنمية الاجتماعية دون أن يكون هناك توفير للجوانب المعيشية الرئيسة للإنسان داخل المجتمع الذي يعيش فيه من خلال مؤسسات الدولة. فالخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة يفترض أن تحسن من مستواه المعيشي، والصحي، والاقتصادي، والتربوي، مع دعم وتعزيز العلاقات الاجتماعية في محيط المجتمع. فدور الدولة لا يكتمل إلا من خلال تحقيق الأرضية المناسبة للخدمات الاجتماعية القادرة على تحقيق الرفاهية للإنسان، تلك الرفاهية التي تعتبر الهدف الرئيس والنهائي للتنمية، فالرعاية الاجتماعية هي مجموعة من الأنشطة والبرامج والخطط التي تقدمها الدولة لفئات المجتمع المختلفة ولسد احتياجاتهم من الضرورات الحياتية تحقيقا للرفاهية».

وختم د. الكندري: «ولذلك جاءت هذه الجلسة التي تركز بشكل مباشر ورئيس على الإنسان وهو محور عملية التنمية داخل المجتمع، والتي لا تتحقق التنمية بدون تحقيق القدر المناسب له من الرخاء للاستفادة من خيراته وطاقاته التي يسعى لتحقيقها لخدمة مجتمعه، ونتطلع من خلال هذه الجلسة على التوصل إلى مجموعة من الأدبيات والخطوط العريضة التي تربط التنمية بالرعاية الاجتماعية والتركيز على الإنسان داخل المجتمع من خلال طرح مجموعة من آليات العمل المناسبة التي تمس الواقع الكويتي بشكل خاص، وتقدم بعض من التوصيات والمقترحات التي تمس هذا المجتمع».